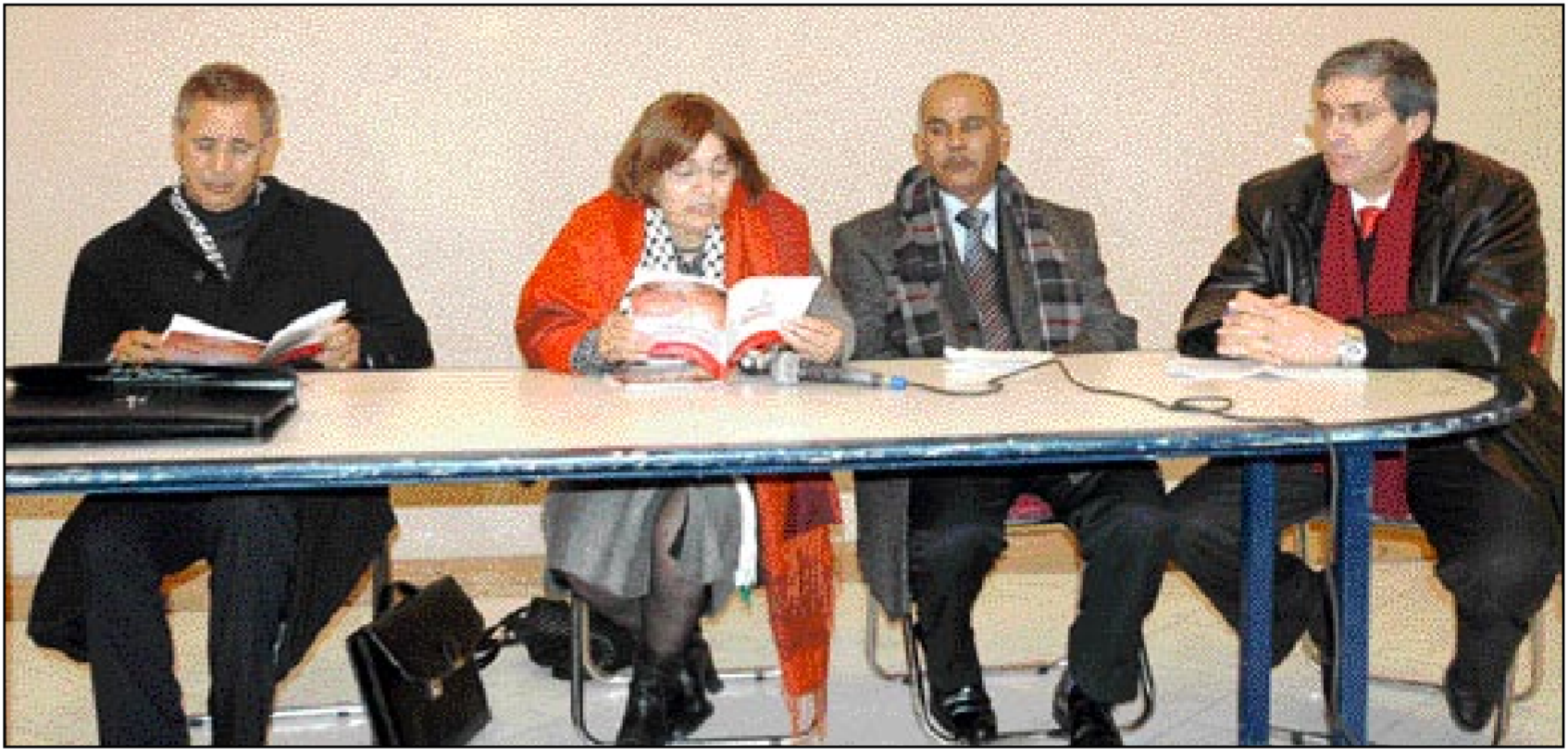


خاص عن المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال



واصلت لجان حزب الاستقلال أمس السبت أشغالها بإلقاء رؤسائها عروضاً حول الوثائق المنجزة والتي كانت محط نقاش واسع من قبل المتدخلين الحاضرين في هذه اللجان، حيث أغنت ملاحظاتهم وتوضيحاتهم هذه الجلسات. كما كانت هذه الملاحظات مهمة كمنقطة إضافية لهذه الورقات قبل عرضها للمصادقة في جلسة عامة.

وانعقدت ليل الجمعة. السبت جلسة للجنة السياسية والعدل وحقوق الإنسان والوحدة الترابية تميزت بعروض ألقاها كل من الأستاذة لطيفة بناني سميرس والأستاذ محمد الأنصاري والأستاذ شيبية ماء العينين.



في عرض الأستاذ محمد الأنصاري رئيس لجنة العدل وحقوق الإنسان استقلال القضاء مقوم أساسي وحيوي لبناء دولة الحق والقانون

أكد الأستاذ محمد الأنصاري رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بحزب الاستقلال أن النضال من أجل العدل وحقوق الإنسان شكل أحد المبادئ الأساسية في مقدمة نضالات حزب الاستقلال الذي نشأ أصلاً من أجل الدفاع عن حق الشعب المغربي في التمتع بالحرية لجمع حقوقه باعتبار كون العدل هدف أساسي لكل الأنظمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ وقيم العدالة باعتبارها المختلفة، وله تأثير كبير في إصلاح الأوضاع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح الأستاذ الأنصاري في حديثه عن مشروع وثيقة العدل وحقوق الإنسان في المؤتمر الخامس عشر للحزب أن القضاء يعتبر من الدعائم الأساسية لدولة الحق والقانون، ويتعالى عن كل الحسابات والخصومات الصفة باعتبار أن بناء مجتمع متماسك وديمقراطي وحيوي يتطلب بالضرورة قضاء مستقلاً وفعالاً في أدائه وتمسكاً بالإنصاف في أحكامه، بحمي الأفراد والجماعات من التعسف والظلم، ويحد من التجاوزات، ويوفر المناخ السليم للنمو الاقتصادي ويحفز تشجيع الاستثمار بتعزيزه لمناخ الثقة لدى المواطنين والأجانب على حد سواء.

وأكد أن استقلال القضاء هدف ثابت وحمي لتحقيق العدالة في المجتمع تبعاً لما تقره الشريعة الإسلامية وطبيعة العمل القضائي ذاته، وفرصته لإرادة الشعوب الحرة الرامية إلى تحقيق العدل وإقامة التوازن بين حقوق الأفراد والمجتمع، فإن لم يكن القضاء مستقلاً فلا يمكن أن تكون هناك عدالة وإذا كان العدل هو أساس الملك فإن استقلال القضاء هو أساس العدل، ولهذا الاستقلال أهمية خاصة لأنه ضامن أساسي لحرية المواطنين وحقوقهم، وضرورة لحماية سيادة القانون، لأن هبة القضاء وقوته من هبة الدولة وقوميتها في تطبيق القانون واحترام قواعده من قبل الحكام والحكوميين، فإذا ضعف القضاء ضعفت الدولة بانتشار الفساد والظلم.

وأوضح الأستاذ الأنصاري أن حزب الاستقلال أولى على الدوام عناية خاصة لهذا الموضوع باعتباره المقوم الأساسي والحيوي لبناء دولة الحق والقانون والتي لا يمكن أن تبنى إلا إذا تم تعزيز وصيانة وحماية الجهاز القضائي باعتباره العمود الفقري لقطاع العدل، مشيراً إلى أنه رغم الجهود المبذولة تواجه بلادنا تحديات كبيرة وصعوبات يسعى الجمع إلى التغلب عليها تمسكاً مع التوجهات الملكية السامية التي ما فتئت تدعو وتحرض على ذلك في شتى المناسبات.

وأشار في حديثه عن استقلال القضاء إلى أن المقصود به هو حرية القاضي في إصدار الأحكام دون تدخل أو تأثير وهو

عرض الأستاذة لطيفة بناني سميرس في اللجنة السياسية للحزب الجمهوري توجه استراتيجي في رؤية حزب الاستقلال لتحقيق التنمية المتكاملة والتضامنية

عقدت اللجنة السياسية والوحدة الترابية والعدل وحقوق الإنسان ليلة الجمعة. السبت اجتماعاً في إطار فعاليات المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال لمناقشة أهم النقاط التي أعدها اللجنة وضمتها في وثيقة. واستهلته الأستاذة لطيفة بناني سميرس رئيسة اللجنة السياسية عرضها بالحدوث عن أهم المحاور التي تضمنها مشروع وثيقة الشؤون السياسية، المتضمنة أساساً في تاهيل الأحزاب السياسية وتمكينها من الناعة اللازمة والآليات الضرورية للقيام بالدور المنوط بها دستورياً والذي لا يقل شأناً من المطالب الدستورية، وذلك للرفع من مستوى تاطير المواطنين سياسياً وتمثيلهم عبر المشاركة في العملية السياسية.

ومن جانب آخر أكدت أن المكتسبات الأساسية التي تحققت ببلادنا في مجال الحقوق والحرية وما كان لها من أثر إيجابي على مجرى الحياة السياسية الوطنية وانعكاساتها على تحسين صورة المغرب لدى الرأي العام الدولي لآزالت توجهها بعض الممارسات والتصرفات غير المسؤولة التي من شأنها المس بها.

وشددت في نفس السياق على تثبيت حزب الاستقلال بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، والتعبير عن الالتزام القانوني بالمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على رفع التحفظات عليها، والحق في التنمية والحق في السلم والحق في البيئة النظيفة والحق في العيش الكريم واعتبار المجتمع المدني معاملة مهمة في الحياة العامة بالنظر للدور الذي أصبح يلعبه في المجتمع وعلاقته بالمجتمعات الدولية الأخرى.

وتطرقت في محور الحكامة المحلية والرؤية الجديدة للتدبير الترابي والمجالي لاختيار الجهوية كنموذج استراتيجي في رؤية حزب الاستقلال لتحقيق التنمية المتكاملة والتضامنية انطلاقاً من إعادة صياغة العلاقات الدستورية والسياسية بين الدولة والجهات على دور الأدوار الجديدة للدولة والإرتقاء بالجهة من مجرد جماعة محلية إلى وحدة ترابية اسمية تتمتع باختصاصات حقيقية تنقلها إليها الدولة بالموازاة مع نقل الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المهام الجديدة للجهات، وذلك وفق البات للتعاقد، وإعادة النظر في الهندسة المالية لميزانيات الدولة والجماعات المحلية، وإعادة النظر في الإطار الدستوري والقانوني للجهات ودمقرطتها.

وأكدت الأستاذة لطيفة بناني سميرس في محور إصلاح وتحديث القطاع العمومي أن حزب الاستقلال أولى على الدوام أهمية قصوى لقطاع الوظيفة العمومية لارتباطه المباشر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحياة المواطنين، حيث ظل يطالب بإصلاح هذا القطاع من مختلف جوانبه والعمل على تجاوز الاختلالات الكبيرة التي ظلت تميزه.

وشددت في هذا الإطار على ضرورة تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد من خلال اتخاذ التدابير التنظيمية والإدارية اللازمة، وتفعيل ودعم المؤسسات الجديدة التي تروم محاربة الرشوة وتفتيشها، وتعريب الإدارة والحياة العامة وإخراج القانون الجديد للوظيفة العمومية ووضع منظومة متكاملة من أجل الرفع من مستوى الأداء وحسن التدبير وإقرار الإدارة الإلكترونية وإقرار توازن أفضل بين حقوق الموظف والزمائمه المهنية وتمكين الإدارة المغربية من الآليات اللازمة وتطوير التكوين المستمر ومراجعة منظومة الأجور وإعادة تنظيم الإدارة بهدف تعزيز التركيز الإداري.

وأكدت الأستاذة سميرس في تطرقها لمحور العلاقات الخارجية إلى علاقة المغرب مع العالم الإسلامي والعربي والمغرب العربي، وتضامنه مع الأقليات الإسلامية في أوروبا وإفريقيا ومع الشعوب في آسيا.

أما على مستوى العالم العربي فركزت على دعم المغرب لفلسطين والعراق والسودان، وتضامن المغرب مع الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من هجمة وحشية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة، مشيرة إلى التحركات التي قادها المغرب من أجل وقف هذا العدوان.

وفي سياق المغرب العربي، أبرزت الأستاذة سميرس أنه وعياً من حزب الاستقلال بأهمية بناء المغرب العربي، الذي ظل هدفاً رئيسياً من أهداف فلاح الحزب ورهان خاص يدافع عنه. وأشارت إلى أنه اعتباراً لهذا، فإن المغرب مطالب باستماتة بنفح روح متجددة في فكرة المغرب العربي، والاستمرار في مغالبة الصعاب والتشبيث بإنجاز فكرة المغرب العربي على أرض الواقع.

ولم يفت الأستاذة بناني سميرس التطرق في هذا الصدد للتعاون جنوب - جنوب والتعاون الإفريقي والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعملة والبيئة والهجرة والإرهاب.

في كلمة الأستاذ شيبية ماء العينين عن لجنة الوحدة الترابية مغربية الأقاليم الجنوبية لا رجعة فيها وغير قابلة للتفاوض أو المساومة

أكد الأستاذ شيبية ماء العينين عن لجنة الوحدة الترابية لحزب الاستقلال أن قضية الوحدة الترابية لبلادنا شكلت على الدوام أولوية القضاء التي تاضل من أجلها حزب الاستقلال الذي أدرك زعمه عال الفاسي بوعه المكنر أهمية التصدي للقوى الاستعمارية التي استهدفت تحزنة الوطن العربي في المغرب وبلقنة دولة، علماً أن المغرب كان خضوعاً لاستعمار متعدد الجنسيات (فرنسا وإسبانيا وحماية دولية لطنجة).

وأشار الأستاذ شيبية ماء العينين في عرضه عن وثيقة لجنة الوحدة الترابية للحزب في المؤتمر الخامس عشر من المن وتعرض لرقعة دولة، علماً أن المغرب الترابية في دائرة حدوده الممتدة وتحتست بعض المحطات الأساسية في نضال حزب الاستقلال في تقديمه وثيقة 11 يناير 1944 للمطالبة بالاستقلال وفي الانتفاضات الشعبية التي قادها ضد الاستعمار، في العبد من المن وتعرض لقيادة للسجن والمخافي والتكفل ثم في نداء القاهرة التاريخي الذي أصدره زعيم التحرير غلال الفاسي في 20 غشت 1953، رداً على إقدام السلطات الاستعمارية الفرنسية على نفي المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ودعا فيه الشعب المغربي إلى المقاومة الشعبية إلى غاية عودة الملك الشريفي.

وذكر أن زعيم التحرير استنصر أثناء الإعداد لمفاوضات المكسيك لبيان أن التوجه كان منصفاً على عدم إرجاع كل المناطق الغنصية ضمن الخريطة الترابية التي تم التفاوض بشأنها، لذلك لم يشارك في هذه المفاوضات وتحفظ على المسار الذي اتخذته لأنه كان حرصاً على أن تكون مسألة تحرير التراب المغربي المعترف بوحده من مؤتمر الجزيرة الخضراء في يونيو 1906، في جدول أعمال المفاوضات وأن يكون الاستقلال شاملاً لجميع التراب الوطني المغربي.

وقال إن حزب الاستقلال كان فعالاً في جميع التحركات من أجل التحرير بنضاله المتواصل من أجل استقلال الوحدة الترابية التي كانت دائماً في ضل القضاء التي يطرحها على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أنشأ زعيم التحرير مجلة «صحراء المغرب» التي كانت منبراً متميزاً للتعريف بقضية الصحراء وبعدالة مطالب المغرب لاستعادتها من الاحتلال الإسباني، كما قام زعيم التحرير شخصياً بمساعي لدى المسؤولين الإسبان للتجديد بتصفية الاستعمار وأصدرت الشبيبة الاستقلالية في 11 يناير 1971 عرضة طلبت فيها بتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وبعد المسيرة الخضراء، دخل المغرب وإسبانيا في مفاوضات طلفا لقراري مجلس الأمن 377 و380، وأسفرت، هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة مدريد في 14 نونبر 1975، التي تم اعتمادها بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3458 في 10 دجنبر 1975 وقال إن سكان الصحراء، من خلال تصويت الجماعة الصحراوية في 26 فبراير 1976، عن تشيخهم بمغربية الأقاليم الجنوبية وبنيلك تمت تصفية الاستعمار الإسباني في الصحراء في إطار احترام الشرعية الدولية.

وأكد أن استرجاع الصحراء حلقة مهمة في ملف استقلال وحدتنا الترابية، أثبتت فيها بلادنا بقيادة جلالة الملك وتعبئة الشعب المغربي قدرتها على تسيير مؤامرات خصوم وحدتنا والتصدي لمخططاتهم الهادفة إلى تفتيت وحدة التراب المغربي.

وأوضح أنه كان من المفروض أن يظل مسلسل تصفية الاستعمار في الصحراء في حزمة الطبيعي بجلاء إسبانيا وعودة الأرض إلى الخط المعاكسة حق المغرب في استكمال وحدته الترابية.

وأبرز أن الجزائر كانت قد انطلقت في هذه المعاكسة، قبل استعادة المغرب صحرائه وممارست الحكومة الجزائرية ضغوطاً اقتصادية ودبلوماسية مكثفة على إسبانيا لحملها على التفاوض مع المغرب، كما تميز موقف الجزائر في محكمة العدل الدولية بلاهاي، بالتطابق التام مع وجهة النظر الاستعمارية التي كان يدافع عنها ممثلو الحكومة الإسبانية.

وأكد أن حزب الاستقلال كان سابقاً إلى طرح مقاربة الجهوية الموسعة بطريقة إيجاد حل للنزاع المفتعل، بتفويض عدد من الاختصاصات المركزية إلى الجهة وتمكين سكان الأقاليم الجنوبية من تدبير شؤونهم في إطار احترام وحدة المغرب الترابية وسداته الوطنية غير القابلة للمساومة، وأوضح أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية لقيت دعماً دولياً وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، وحرص مجلس الأمن في قراره 1754 الصادر في 30 أبريل 2007 على الإشارة بمجهود المغرب التي وصفها بالمصادقية وذات الجدبة من أجل المضي قدماً نحو التسوية.

وقال إن حزب الاستقلال يؤكد أن مغربية الأقاليم الجنوبية لا رجعة فيها وغير قابلة للتفاوض أو المساومة ويحدد رفضه لكل المؤامرات التي تستهدف النيل من حق بلادنا الثابت وغير القابل للتصرف في تثبيت وحدتها الترابية، ويعبر عن اعتزازه الكبير بدور القوات المسلحة الملكية بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس وقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، في حماية التراب الوطني والنوذ بحوزته، ويعبر عن ارتياحه لتنامي التأييد الدولي للمبادرة المغربية للتفاوض حول إحداث نظام للحكم الذاتي في الصحراء، بما يكفل لسكان الأقاليم الجنوبية تدبير شؤونهم بأنفسهم، من خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، في إطار وحدة المغرب الترابية وسداته الوطنية. وبسجل الحزب بأسف كبير أن السلطات الجزائرية لا تزال تواصل معاكسة حق المغرب في تثبيت وحدته الترابية، لذلك يتوجه بنداء صادق إلى أشقائنا في الجزائر، من أجل تيسير الحل السياسي التوافقي والواقعي المتمثل في مبادرة الحكم الذاتي، وطى صفحة الماضي.

وأكد أن إسبانيا تواصل بعناد احتلال مدينتي سبتة ومليلية والجزر المتوسطية.

وقد دعا حزب الاستقلال إلى جلاء الاستعمار الإسباني عن ثغورها الشمالية وقام بالعديد من المبادرات لحث الحكومات الإسبانية المتعاقبة على معالجة هذا الملف الحيوي بالنسبة لشعبنا بتصفية الاستعمار عن المدينتين والجزر الشمالية.

وأكد المغرب دائماً أن سبتة ومليلية والجزر الواقعة على الساحل المتوسطي للمملكة، هي أراضي مغربية ولا بد من جلاء الاحتلال الإسباني الأجنبي عنها.

النقاش

أعقب العروض المقدمة في اللجنة السياسية ولجنة الوحدة الترابية ولجنة العدل وحقوق الإنسان نقاشاً أكد فيه المتدخلون أهمية العروض، وأبرزوا في ما يتعلق بموضوع الوحدة الترابية ضرورة تفسير المسار التاريخي الذي عرفته قضية وحدتنا الترابية وذلك

